وان غصبت موجرة معينة لعمل حيرت بين فسخ وصبر الى ان يقدر عليها ولمدة خيرت بين فسخ وامضاء ومطالبة غاصب باجرة مثل مستراخيا ولو تعذر فراعها فان فسخ فعليه اجرة ما مضى وان رضيت في اثنائها قبل فسخ استوفى ما بقي وحيث قيل ما مضى وله بدل موصوفة بذمة فان تعذر فله الفسخ وان كان الغاصب لموجر فلا اجرة له مطلقا وحدوث خوف عام كغصب ومن استوجر لعمل في الذمة ولم تشترط مباشرته فمرض قيم عوضه ولا اجرة عليه وان اختلف فيه القصد كنسخ ونحوه او وقعت على عينه او شرطت مباشرته فلا ولمستاجر الفسخ وان ظهر او حدث بموجرة عيب ومومأ يظهر به تفاوت الاجرة فلمستاجر الفسخ ان لم يزل بلا ضرر بلحقه والا امضاء مجانا ويصح بيع موجرة ولمشتر لم يعلم فسخ وامضاء مجانا ولا اجرة له ولا تنفسخ بموت ولا هبة ولو لمستاجر ولا بوقف ولا بانتقال بارث او وصية او نكاح او خلع او طلاق او صلح ونحوه فصل ولا ضمان على اجير خاص ومومن استوجر مدة سلم نفسه اولا فيما يتلف بيده الا ان يتعد او يفرط ولا حجام او ختان او بيطار او طبيب خاصا او مشتركا حاذقا لم يجن بيده واذن فيه مكلف او ولي ولا راع لم يتعد او يفرط بنوم او غيبتها عنه ونحوه وان ادعى موتا ولو لم يحضر جلدا او ادعى مكتر ان المكتري ابق او مرض او شرد او مات في المدة او بعدها قبل يمينه كدعوى حامل تلف محمول وله اجرة حمله وان عقد على معينة تعينت فلا تبدل ويبطل العقد فيما تلف وعلى موصوف فلا بد من ذكر نوعه وكره او صفره وعدده ولا يلزمه دعي بخلافها وان عمل لغير مستاجره فاخرة فله قيمة ما فوته ويضمن المشترك ما تلف بفعله من تخريق وغلط في تفصيل ونزلقه وسقوط عن دابة وخطاياه ولو بدفعه الى غير ربه وغرر قابض قطعة او لبسه جلدا ارش نقطعه واجرة لبسه ورجع بهما على دافع لا ما تلف بحرزه او غير فعله ان لم يتعد ولا اجرة له وله حبس معمول على اجرته ان افلس به والا فتلف او تلف بعد عمله او حمله حيث لا مانع بين تسليمه اياه غير معمول او محمول ولا اجرة له او معمولا ومحمولا وله الاجرة واذا جذ له الدابة مستاجر او معلمها

السير لتلف او ضربها كعادة لم يضمن ما تلف به وان استاجر مشترك خاصا فلكل حكم نفسه وان استعان ولم تجعل له الاجرة لضمانه لا لتسليم العمل واذنت في تفصيله قباء قال بل قميصا فقول الخياط وله اجر مثله وان كان يكفيني فتفصله فقال بكفيك فتفصله فلم يكفه ضمنه كما لو قال اقطعه قباء فقطعه قميصا لان قال يكفيك فقال اقطعه فصل ويجب اجرة في اجارة عين او ذمة بعقد وتستحق كاملة بتسليم عين او بدها وتستقر بفراغ عمل ما يبدو مستاجر وبدفع غيره معمولا او بانتهاء المدة وبذل تسليم عين لعمل في الذمة اذا مضت مدة يمكن الاشتغال فيها وبيع شرط تعجيل ثمنها او تاجيلها ولا يجب بيد في فاسدة فان تسلم فاجرة المثل وان لم ينتفع واذا انقضت اجارة ارض ونحوها غارس او بناء لم يشترط قلعه او شرط بقاؤه خير مالكها بين اخذه بقيمته او تركه باجرته او قلعه وضمان نقصه ما لم يقلعه مالكه ولم يكن البناء مسجدا او نحوه فلا يهدم وتلزم الاجرة الى ذلك ولا يجاب بغير رضى رب الارض وفي الخانية قلت لو كانت الارض وقفا لم يملك الا بشرط واقف ورضى مستحق المنفعة بل اذا حصل به نفع كان له ذلك والقلع على مستاجر وكذا تسوية حفر ان اختاره وان شرط قلعه لزمه وليس عليه تسوية حفر ولا اصلاح ارض الا بشرط ولا على رب الارض غرامة نقص وان بقي زرع بلا تفريط مستاجر لزمه تركه باجرته وبتفريطه فللمالك ذلك واخذه بقيمته ما لم يختر مستاجر قلعه وتفريغها في الحال واكثر امدة لزرع لا يكمل فيها ان شرط قلعه بعدها صح والا فلا ومتى انقضت رفع يد ولم يلزمه رد ولا مؤنته كمودع ولمشترط عدم سفر موجرة الفسخ به ومن وجبت عليه دراهم بعقد فاعطى عنها دنانير ثم انفسخ رجع بالدراهم

باب المسابقة

المحاداة بين حيوان ونحوه والمناضلة المسابقة بالرمي ونحوه في سفن ومزاريق وطيور وغيرها هو على الاقدام وكل الحيوانات لا بعوض لا في فيل وابل وسهام بشروط خمسة احدها تعيين المركوبين والرماة برؤية سواء كانا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)